سياسة الإدماج الحضري للسكن غير قانوني (حالة مدينة قسنطينة)

الأستاذ : حسن بن ميسي
Benmissi_Ahcene@yahoo.fr

ملخص المداخلة :

رغم أن الدولة تعمل على التحكم في النمو الحضري عن طريق دفع أدوات تعمير (POS,PDAU,PUD) (SNAT,SRAT,PAW) و في بعض الحالات الأخرى تحاول القضاء على السكن الهش المهمش.

لكن هذه السياسة لم تجدي نفعا و بقيت المدينة تنمو و تتوسع بطرق فوضوية وعمران رديء نتيجة للتفاوت بين أدوات التعمير و الواقع المعاش مما أدى إلا الاختلال بنظام المدينة و تفكيك مجالها و تعقد تسييرها.

- **فالسؤال المطروح:** ما هو الأسلوب الأنجع الذي يجب إتباعه من أجل تسير حضري محكم؟
- وما هي المقاربة لأنجح للقضاء على السكن الغير قانوني و إدماجه ضمن النسيج الحضري الموجود؟

تهدف هذه المداخلة إلى إبراز منطق جديد في التسيير و التخطيط الحضري القائم على مبدأ الحكم الرشيد من أجل استدامة عمرانية تنافسية.

و القضاء على العمران العفوي الفوضوي التي أعطت مجالات غير منتجة وظيفيا وغير واضحة المعالم عمرانيا [عمران رديء ، غير مريح ، مواطن نهمش] و عدم قدرة السلطات المحلية على تحديد التوجهات الخاصة بتنظيم المجال الحضري لعدم احترامها لأدوات التعمير و مبدأ الحكم الرشيد الأمثلة المطروحة للنقاش مأخوذة من الواقع الحضري لمدينة قسنطينة ، عنابة.

و أمام استفحال ظاهرة التحضر غير القانوني و بسبب المشاكل التي يطرحها مجاليا و اجتماعيا و سياسيا واقتصاديا و أمنيا ، انتهجنا مقاربات Approche مختلفة لإحتواء الظاهرة و القضاء عليه بشكل نهائي فرض على السلطات القيام بتدخلات متنوعة من حيث التقنية و المحتوى .

- إما بالقضاء على السكن القصديري و ترحيل سكانه إلى أحياء عصرية des Cités modernes .

سنطرح في هذه المداخلة مقاربة جديدة في قطيعة تامة مع الممارسات السابقة و إدخال مبدأ المشروع الحضري للقضاء على السكن الهش بالتشاور مع السكان و الفاعلين الآخرين ،**].**

1. الهيكلة في عين المكان.
2. ترحيل السكان إلى أماكن أخرى (إعادة الإسكان).
3. منح قطع أرضية 150م² - 200م² بدعم مالي.
4. إعادة الهيكلة خارج الحي.
5. الشراكة في إعادة البناء و هيكلة السكان ضمن عقارات سكانية.